نشـــــــــــرة
الجمعية اللبنانية

من أجل ديمقراطية الإنتخابات

عدد رقم ٥ - نيسان ٢٠١٢

فاطمة دبوس،

امينة سرّ الهيئة
الادارية في الجمعية
اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

المرأة وحقوقها

مما لا شك فيه أن شهر آذار يعتبر شهر المرأة بامتياز. فهو يحمل في أيامه يوم المرأة العالمي، الذي يحتفل به العالم أجمع في ٨ آذار، كما أن بعض الدول مثل إيطاليا تعتبره يوم عطلة للنساء، وهو يحمل عيد الأم أروع من ضحى وأفنى حياته، ومهما قيل فيها فهو قليل، إضافة الى عيد المعلم.

ففي لبنان يؤنّث التعليم حيث تأخذ المرأة الدور الأكبر في هذا العيد، على اعتبار أن عدد المعلمات يفوق عدد المعلمين بكثير. وهو عيد وطني يجسّد رسالة سامية لتنشئة أجيالنا وأطفالنا على أسس الحياة الصحيّة والسليمة.

ولكن في أغلب جلسات النقاش بين مجموعات مختلفة أو بين أصدقاء، نسمع عبارة تردد دائماً (إيه شو بعد بدها المرا أخدت كل حقوقها وكتّرت) (صار لازم نحنا الرجال نطالب بحقوقنا وبجمعيات تدعمنا).

بالتأكيد الكلام سهل، وغير الملم بأحوال المرأة في لبنان يقول نعم لقد نالت حقوقها، ولكن إن حاولنا مناقشة الأمر بموضوعية، لوجدنا أنه لا يزال ينقصها الكثير لتنال حقوقها. فأي حقوق حصلت عليها المرأة اللبنانية في ظل قانون مجحف لا يحميها من العنف الأسري؟ أي حقوق نالت المرأة في لبنان، وما زال اولادها غرباء على أرض الوطن إذا ما قرّرت الزواج من غير لبناني؟ وإذا أردنا أن نعدد الحقوق لاحتجنا الى صفحات ومطولات لا مجال لسردها الآن.

أين دور المرأة في السياسة؟ فلو حاولنا أن نحتسب نسبة مشاركتها في مجلس النواب اللبناني، لوجدنا أنها من أقل النسب عالمياً، لا بل في دول العالم الثالث. ومن الشائع أن المرأة في لبنان دخلت المجلس النيابي في ثوب الحداد غالباً، او كسباً لماء الوجه لبعض الأحزاب، أي ليس بكفاءاتها. وإذا راقبنا الحكومات المتعاقبة لاكتشفنا أن ثلاث وزيرات فقط تمثّلن فيها، ولم تتكرر التجربة. ومن هنا طالبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات منذ تأسيسها في العام ١٩٩٦ باعتماد الكوتا النسائية على مستوى الترشّح لضمان وصول المرأة الى مركز صنع القرار بطريقة ديمقراطية عادلة.

ولم يقتصر الأمر على الحكومة والمجلس النيابي، وإنما ايضاً على صعيد الأحزاب الوطنية. وهذا ما سنتناوله في صفحات هذا العدد، حيث أجرت الجمعية دراسة عن الانتخابات في الأحزاب اللبنانية، وتبين فيها أن ٣٩٪ من الأحزاب التي شكلت عينة الدراسة، لا يوجد نساء في مكاتبها السياسية، و٨٩٪ لا تعتمد الكوتا النسائية، وفقط ٣٩٪ منها تشكل نسبة حضور النساء في صفوفها من ٣٠-٣٩٪، وبالتالي، هذه مؤشرات غير صحيّة، ودور المرأة في تراجع.

ولا تقتصر هذه المشكلة على لبنان فقط، وانما هي مشكلة عربية أيضاً. ففي انتخابات الكويت مثلاً، والتي شاركت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات في مراقبتها في ٢ شباط ٢٠١٢، نجد أن حضور المرأة في الانتخابات قد تراجع، حتّى إنّه قد اختفى في مجلس الأمة الكويتي الحالي. وهنا الخشية من أن يكون الربيع العربي خريفاً على دور النساء السياسي.

إن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات، وكما عوّدتكم في كل عدد، ناقشت مع أحد نوّاب الأمة الإصلاحات التي تطالب بها، حيث كان ضيفنا النائب سامي الجميّل، الذي ستطلعون على رأيه بهذه الإصلاحات على صفحات هذا العدد.

كما أنه كان للجمعية دور في الوقفة الاحتجاجية يوم الثامن من آذار إلى جانب جمعيات المجتمع المدني التي تطالب الدولة بالقوانين التي تحمي النساء وتعطيها حقوقها كاملة غير منتقصة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات في حراك دائم مع الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، لإقرار إصلاحات عصرية تتماشى مع عصرنا الحالي، والتي باتت مطلب معظم الشعب اللبناني الذي يطالب بإقرار قانون انتخابات عصري يشمل الإصلاحات الانتخابية الأساسية كافة.

نحن معكم دائماً على أمل أن تشاركونا أهدافنا وأنشطتنا لنصل سوياً إلى ما نصبو إليه.

في هذا العدد:

- نشاطات الجمعية في يوم المرأة العالمي:..... ٢
- الإنتخابات الكويتيّة:..... ٣
- الإنتخابات اليمنيّة:..... ٤
- نشر ثقافة الاصلاح الانتخابي في لبنان:..... ٤
- رأي بالاصلاح:..... ٦
- تقويم عام للتقرير حول الانتخابات في الأحزاب اللبنانية:..... ٧

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا:
تلفاكس: ٠١-٣٥١٧٥١
www.lade.org.lb

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

نشاطات الجمعية في يوم المرأة العالمي

لأن القوانين اللبنانية مجحفة بحق المرأة، ولأن معظم النساء يعانين من مشكلة انعكاس مفاعيل هذه القوانين على حياتهن اليومية في المنزل والاسرة والعمل، قرر تجمّع الهيئات النسائية والشبابية والمدنية التي تشكّل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات جزءاً منه، برفع الصوت عالياً أمام ما يحصل، من خلال وقفة احتجاجية نفّذها الداعمون والمؤيدون لهذا التجمّع أمام المتحف الوطني، تزامناً مع يوم المرأة العالمي في الثامن من آذار ٢٠١٢، حيث رفع المشاركون الصوت عالياً مؤكدين المضي في المطالبة باعتماد قوانين تحميهن وتنصفهن، وقد تمثّلت المطالب بـــ:

١. استحداث قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.
٢. حق المرأة اللبنانية في منح الجنسية لأسرتها.
٣. تجريم العنف ضد النساء والفتيات.
٤. إقرار الكوتا النسائية بنسبة ٣٣٪ على الأقل في مواقع صنع القرار كافة.
٥. إصلاح القانون الانتخابي واعتماد النظام النسبي.
٦. إقرار الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للاجئات الفلسطينيات في لبنان.
٧. حماية أمن النساء وتعزيز دورهن في ترسيخ السلم الأهلي.
٨. إلغاء التمييز ضد النساء في قانون العقوبات اللبناني.
٩. المساواة بين الجنسين في قانون العمل والضمان الاجتماعي وحقوق الأمومة.
١٠. المساواة بين الجنسين في النظام الضريبي.

كما أكمل التجمّع نشاطه، حيث نظم تحرّكاً انطلق صباح الخامس والعشرين من آذار من منطقة البربير الى السراي الحكومي، في محاولة من المنظمين للضغط على الحكومة بما تمثّل، من أجل الإسراع في حلّ المشاكل والعقبات التي تعترض النساء في لبنان.

الجمعيات الداعمة لهذه النشاطات:

١. التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني
٢. اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
٣. أبعاد- مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
٤. مركز الخيام لمناهضة العنف والتعذيب
٥. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
٦. الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
٧. رابطة المرأة العاملة في لبنان
٨. جمعية النجدة الاجتماعية
٩. جمعية المساعدات الشعبية النروجية
١٠. مجموعة نسوية
١١. عدل بلا حدود
١٢. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان
١٣. مركز الشراكة للتنمية والديمقراطية
١٤. لجنة حقوق المرأة اللبنانية
١٥. CREADEL
١٦. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان
١٧. الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
١٨. كفى عنف واستغلال
١٩. الاتحاد النسائي التقدمي
٢٠. مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي - CRTD
٢١. الجمعية اللبنانية للسلم الأهلي الدائم
٢٢. تجمّع وحدتنا خلاصنا
٢٣. جمعية مهارات
٢٤. المركز اللبناني للتربية المدنية
٢٥. متطوعون بلا حدود
٢٦. الحركة العالمية للأمهات – لبنان
٢٧. مؤسسة عامل الدولية
٢٨. تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان
٢٩. شمل (شباب مواطنون لا عنفيون لا طائفيون)
٣٠. الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية
٣١. منتدى التنمية والثقافة والحوار
٣٢. اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة

هل تعلم؟

في حقوق المرأة السياسية:

هل تعلم أن المرأة اللبنانية حصلت على حق الترشّح والاقتراع عام ١٩٥٣؟
هل تعلم أنّ لبنان انتظر حتّى العام ١٩٦٣ لكي يشهد وصول أول إمرأة إلى الندوة البرلمانية من خلال انتخابات فرعية؟
هل تعلم أنّ نضال المرأة في أوروبا هو من أجل المناصفة، أمّا في لبنان، فيقتصر الأمر على آليات للكوتا؟
هل تعلم أنّ النظام النسبي يساهم بشكل أساسي في تحقيق مفاعيل الكوتا؟
هل تعلم أنّ الدول الـــ ١٥ ذات التمثيل النسائي الأعلى، ١٤ منها تعتمد النظام النسبي في قوانينها الانتخابية؟

من الهيئة الادارية الى نساء لبنان:

اليوم الدولي للمرأة أو اليوم العالمي للمرأة هو اليوم الثامن من شهر آذار من كل عام، وفيه يحتفل عالمياً بالإنجازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء.

جاء الاحتفال بهذه المناسبة إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي عقد في باريس العام ١٩٤٥.

وفي تاريخ هذه المناسبة، يحكى انّ آلاف النساء قد خرجن في شوارع مدينة نيويورك في العام ١٨٥٧ للاحتجاج على الظروف اللاإنسانية التي كنّ يجبرن على العمل في ظلها. وعلى الرغم من تدخل الشرطة بطريقة وحشية لتفريق المتظاهرات، إلا أن المسيرة نجحت في دفع المسؤولين السياسيين إلى طرح مشكلة المرأة على جداول الأعمال اليومية.

وبعد تتالي الاحتجاجات على مختلف القضايا، وبعد نجاح النساء في تحقيق معظم المطالب التي كنّ يسعين إلى تحقيقها في حينه، بدأت الولايات المتحدة تحتفل بالثامن من آذار كيوم عالمي للمرأة. وقد ساهمت النساء الأمريكيات في دفع الدول الأوروبية إلى اعتماد اليوم نفسه للاحتفال بالمناسبة عينها.

هذا في التاريخ القديم، أمّا اليوم فما زلنا نشهد المرأة تطالب بعدد من الحقوق الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية وغيرها على اختلاف القارات والبلدان.

أمّا في بلدنا، فلا تزال المرأة اللبنانية تُعامل على أنها مواطنة من درجة ثانية،حيث تحرم من بعض الحقوق الممنوحة للرجل، كما أنها تُظلم وتعنَّف تحت راية بعض القوانين المبطنة وغير المتطورة.

وإذا أتينا إلى الشق السياسي، نجدها شبه مغيّبة عن جميع مواقع صنع القرار.

لذلك لا بد من تضافر الجهود وتشابك الأيدي بشكل ضاغط وحقيقي كي نحمي هذه الحقوق ونطالب باعتماد قوانين عصرية تحترم حقوق المرأة وترعاها.

فلك في عيدك أطيب التمنيات وأصدق الوعود، منّا نحن أعضاء الهيئة الإدارية في الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، بمتابعة قضاياك كافة، بدءاً من الكوتا النسائية مروراً بحق منح الجنسية لأسرتك، وصولاً إلى قانون يحميك من العنف الأسري والوظيفي،
على أمل تحقيق المساواة الكاملة، دامت نساء العالم ونساء لبنان بألف خير.

اعضاء الهيئة الإدارية
للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

الانتخابات الكويتيّة:

تحضيراً للانتخابات الكويتية التي جرت في ٢ شباط ٢٠١٢، أوفدت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات وفداً استطلاعياً تألف من عدد من الخبراء العرب بهدف الاطّلاع على الأجواء التحضيرية التي تسبق الانتخابات، حيث زار الوفد الجهات الموكلة بتنظيم الانتخابات في وزارتي الداخلية والإعلام، كما التقى بالجهات الأمنية المناط بها متابعة التحضيرات والفعاليات السياسية، من مرشحين وتيارات سياسية ومنظمات المجتمع المدني في الكويت. وقد أصدر الفريق تقريراً حول أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي اقترحها لتحسين العملية الانتخابية وتحصينها.

وبدعوة من جمعية الشفافية الكويتية، شاركت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، بمراقبة انتخابات مجلس الأمة الكويتي. تشكّل الوفد من ٣٤ مراقباً عربياً أتوا من مختلف الدول العربية، حيث راقبوا الانتخابات بمهنية وموضوعية عالية.

وقد صدر عن الوفد تقرير مفصّل بعد الانتهاء من مراقبة مجريات العملية الانتخابية وعملية الفرز. وأبرز ما جاء في التقرير:
ملاحظات في الأداء وعلى القانون:
-جرت الانتخابات بشكل جيد عموماً، حيث لاحظ الفريق تعاوناً بين وزارة العدل ووزارة الداخلية.
-اعتمد العازل (منصة التصويت) في اللجان كافة، وكذلك القسائم المعدّة سلفاً.
-سمح للمجتمع المدني ممثلاً بجمعية الشفافية الكويتية، بمراقبة الانتخابات.
- توزيع الدوائر لم يراع التوزيع العادل للناخبين، فتفاوت عدد الناخبين بين دائرة وأخرى، حيث بلغ ٤٥,٤٠٢ في الدائرة الثانية و١١٣,٤٠٩ في الدائرة الخامسة، في الوقت الذي يتساوى فيه عدد المقاعد في جميع الدوائر (١٠ مقاعد في كل دائرة من الدوائر الخمس). ما يعكس تفاوتاً كبيراً في الحجم التمثيلي للمقعد الواحد.
- غياب المعايير الواضحة للانفاق الانتخابي، ما أدى الى إنفاق ملحوظ لكميات كبيرة من الاموال التي قد تكون أثّرت على حرية اختيار الناخب.
لم تخصص مقاعد للمرأة، بما يساعد على تلافي التمييز بحقّها نتيجة العلاقات التقليدية السائدة في مجتمعاتنا، ما قلّص عدد المرشحات إلى ٢٨ من أصل ٢٨٦ مرشحاً، وانعكس على النتائج بحيث لم تفز أيٌّ من المرشحات.

نشر ثقافة الاصلاح الانتخابي في لبنان:

منذ عامين والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تعمل على تعزيز أطر وآليات التواصل مع أعضائها ومتطوعيها في مختلف الأقضية والمحافظات اللبنانية.

إنهم وبحسب القناعة الداخلية لدى الجمعية والقيّمين على أدائها، يشكّلون عصبها الحقيقي في مختلف الأوقات. فهم عينها التي ترصد وتراقب في فترة الانتخابات. وهم لسانها الذي يعكس أهمية إصلاح القوانين الانتخابية في الفترات التي تفصل بين الانتخابات.

ولأنّه لا يجوز أن يكون أحد أعضاء الجمعية أو على الأقل المهتمون منهم، على عدم دراية بأهمية كل اصلاح تطالب به الجمعية، إضافة إلى معايير المراقبة وآلياتها، عمل مشروع «نشر ثقافة الإصلاحات الانتخابية» منذ إطلاقه وحتّى اليوم، على صقل قدرات المتطوعين حول المواضيع المذكورة أعلاه، أضف إلى العمل على دمجهم بشكل أكبر في أهداف الجمعية ورؤيتها المستقبلية. فكان للمجموعات الشبابية المناطقية سلسلة كبيرة من النشاطات التي لم تنتهِ ولن تنتهي في المستقبل القريب.

فقد تركّز العمل في البداية كما كنتم تتابعون في الأعداد السابقة، على ست مجموعات موزّعة على معظم المناطق اللبنانية، بهدف تطوير فعالية عملهم، بحيث يقوم المتطوعون بالتخطيط والتحضير لتنفيذ النشاطات التي يودّون القيام بها في مناطقهم، قناعةً منّا بأنهم أدرى بحاجيات مناطقهم منّ أي شخص آخر
.

وقد جسّدت الجمعية آلية وهيكلية واضحة لمجالس المتطوعين التي ستتوزع على جميع المحافظات. وقد بدأت التجربة في كل من المتن الشمالي والبقاع، وكانتا ناجحتين ومشجعتين. فاللامركزية الادارية لا تطالب بها الجمعية في العلن فقط، بل إنها سياسة داخلية مقتنعة بأهميتها وجدواها.
هذا وقد قامت مجموعة الكورة بالتحضير لـــRally Paper لنشر الإصلاحات عبر سباق شهد الكثير من الحماسة والمتعة في عشر قرى في الكورة.

أما مجموعتا الجنوب والبقاع، فقد عملتا ضمن إطار المسرح التفاعلي لعرض مسرحيات عن الإصلاحات في الساحات العامة وفي قاعات البلديات، لخلق مادة للنقاش مع فعاليات المناطق حول القانون الإنتخابي.

كما قامت مجموعة بيروت بإعداد وثائقي صغير يتناول موضوع الكوتا النسائية، وسيكون مادة للعرض في أي نشاط أو ندوة. كذلك تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي.

أمّا مجموعة المتن، وفي إطار مجلس متطوعيها، فقد أقامت ندوة لرؤساء بلديات المتن الشمالي، شملت عدداً كبيراً من فعاليات المناطق والبلديات، وأثارت نقاشاً حقيقياً ومثمراً حول اصلاح قانون الانتخابات البلدية.

وكان للشوف حصّة من النشاطات أيضاً. فقد نظّمت مجموعة المنطقة ورشة عمل عن المناصرة والمدافعة، ولقيت إعجاب المشاركين. وقد أيّد معظمهم الإصلاحات التي تسعى الجمعية إلى إدخالها على قانون الانتخابات.

هذا جزء مما أُنجز، أمّا في المستقبل فسيستكمل العمل في إطار هذا المشروع، وسيتم التركيز في المرحلة المقبلة على نشر الإصلاحات، وعلى تحضير المجموعات بشكل كبير للمراقبة ولتنظيم ورش عمل حول الموضوع، واستقطاب مراقبين جدد خاصة وأننا على بعد ما يقارب السنة من الانتخابات النيابية المقبلة عام ٢٠١٣.

هذا وتحاول معظم المجموعات أن تستكمل أفكارها ونشاطاتها في المناطق والاستفادة من المرحلة السابقة لتجنب الأخطاء والتركيز على نقاط القوة داخل المجموعات.

ويقول مدير المشروع السيد محمد عيتاني، الذي يلمس كل يوم حماسة وحيوية هؤلاء المتطوعين، ان المشروع سيتوسّع ليطال عدداً مضاعفاً من المجموعات، خاصة وأنّ نتائج ما أنجز حتّى اليوم، كانت مشجّعة وناجحة، حيث شعر متطوعو الجمعية أنّهم عنصر مساهم في تحديد سياسات وآليات عمل الجمعية في مختلف الميادين، وهذا هاجس الجمعية الأساسي، يقول السيد عيتاني.

وأهم ما نتج عن هذا المشروع أيضاً، تنظيم أرشيف خاص بكل متطوّع، يسرد فيه وبجمل قصيرة، خلاصة تجربته مع الجمعية، فإليكم بعضاً من هذه الخلاصات بقلم عدد من المتطوعين:

أمين غانم: من المهم أن يتخطى نشاط الجمعية مراقبة الانتخابات، إلى تمكين المتطوعين من فهم قانون الانتخابات، وسبل المدافعة لتحقيقه. ولا يتم ذلك إلا من خلال ورش وأنشطة ميدانية تسمح بمشاركة فعّالة للمتطوعين.

حنان حسن: على الرغم من أنه أول نشاط لي في الجمعية، فقد ساعدني على فهم قانون الانتخاب وأساليب المدافعة. ومن المهم أن هذه الأنشطة تجمع شباباً ذوي تطلّعات موحّدة لبلد ديمقراطي حول قضية محقّة.
أماني البعيني: من الجميل أن تنادي بالديمقراطية، بيد أنّه من الأجمل أن تعمل على تحقيقها!!
ومن المهم أن ترجو الحيادية ومن الأهم أن تنبري لتكريسها!!
وها أنا أترجم الأجمل والأهم على درب الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، انطلاقاً من مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية العام ٢٠١٠، مروراً بالندوات والحلقات التدريبية حول الإصلاح الانتخابي والمناصرة...وصولاً إلى تشكيل نواة عمل شبابية لرسم أهداف وخطط مستقبلية، ولمواكبة عمل الجمعية بشكل منظّم ودوري.

شفيق الشمعة: وين الديمقراطية؟... وين حرية التعبير؟.. انتخابات مزوّرة . إي معك حق.. بس شي مرّة فكرت بالمتل اللي بقول: أن تضيء شمعة خير من أن تلعن الظلام ألف مرّة.

شي مرة فكرت تعمل شي أو تغيّر شي ؟؟؟ إي أنا فكرت قبلك وشاركت مع «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات».

سحر منصور: لم يكن الإعداد لمشهد مسرحي يستغرق عدّة دقائق بالعمل السهل، خصوصاً في بلدة هي جزء من مجتمع محافظ يقتصر فيه المسرح على الأعمال الدينية فقط. فتمثلت الصعوبات بإيجاد الشخصيات المناسبة للأدوار، لتبدأ بعدها مرحلة التدريب المسرحي التي كانت من أروع التجارب التي خضناها في جو من الالتزام والمرح والأمل، أمل لم يخب في يوم العرض الذي لقي نجاحاً كبيراً ومشاركة من الأهالي في حوار ونقاش تحقّق بموجبه هدفنا من خلال المسرح التفاعلي.

روني الأسعد منسق المتن: في زمن تقلّصت فيه الرغبة والإرادة في التطوع والعمل في قضايا الشأن العام، أثبتت تجربة انتخابات مجلس مراقبي الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات في المتن الشمالي أهمية اللامركزية في تشجيع الشباب الناشط والمستقل على أن يكون له كلمة الفصل في القرار والتنفيذ، تأميناً للاستمرارية ومأسسةً للعمل.

في الانتخابات اليمنيّة:

وفي الانتخابات الرئاسية اليمنية التي جرت في ٢١ شباط ٢٠١٢، كان للشبكة العربية دور في متابعتها ومراقبتها أيضاً. فقد زارت اليمن وقيّمت الوضع الذي سبق انتخاباتها من خلال لقاء مختلف المكوّنات السياسية اليمنيّة، كما راقبت مجريات العملية الانتخابية وأبرز ما لاحظته:

- إشراف اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على مجريات العملية الانتخابية.
- السماح للمراقبين المحليين والدوليين بمراقبة الانتخابات.
- وجود دعاية انتخابية في محيط مراكز الاقتراع وعدم احترام أي فترة صمت تسبق الانتخابات.
- عدم اعتماد معزل للاقتراع بل الاكتفاء باعتماد منصّة كرتونية تحجب ورقة الاقتراع.
- صناديق الاقتراع غير مختومة من قبل الجهة المنظمة.

هذا وسيكون للشبكة حضور في الانتخابات العربية المقبلة، إن كان في ليبيا أو في الجزائر أو في اي بلد آخر، إيماناً منها بأهمية دور المراقبة والمتابعة بهدف تصويب العمليات الانتخابية وتحسينها في مختلف الدول العربية.

- ارتفاع سن الاقتراع والترشح، ما يحرم فئة واسعة من المجتمع من حقه في المشاركة السياسية.
- تكررت ملاحظات حول رشاوى في مرحلة الحملات الانتخابية التي سبقت يوم الاقتراع.

أما أبرز التوصيات التي صدرت عن الفريق:
- إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم العملية الانتخابية وإدارتها.
- إعادة النظر بتقسيم الدوائر بما يضمن التوزيع العادل للمقاعد على الدوائر
ويساوي الوزن التمثيلي بين كل المقاعد.
- اعتماد معايير واضحة للإعلام والإعلان والدعاية الانتخابية مع تحديد سقف للإنفاق الانتخابي.
- الفصل التام بين مهام القضاء الذي يفترض به أن يفصل في النزاعات التي تنشأ
والطعون التي تقدّم، وبين المهام التنفيذية، لاسيما رئاسة اللجان.

رأي بالاصلاح

الاسم الثلاثي: سامي أمين جميّل
نائب منذ العام: ٢٠٠٥ عن قضاء المتن الشمالي
الحزب السياسي: الكتائب اللبنانية

• هل تؤيّدون تطبيق النظام النسبي في لبنان، وبأي صيغة؟
إن النظام النسبي المعتمد في عدد من دول العالم ليس بالضرورة أن يكون الحل المثالي للحالة اللبنانية، فبالرغم من عدم معارضة الكتائب اللبنانية لمبدأ النسبية وهي التي كانت في الانتخابات البلدية الماضية عام ٢٠١٠ قد تقدمت بمشروع خاص بها طالبت من خلاله باعتماد النسبية في الانتخابات البلدية، تؤكّد اليوم أنّ الخصوصية اللبنانية تحتّم علينا ألا نتمثّل بأنظمة مطبّقة في بعض الدول الغربية من دون الأخذ بالاعتبار التعددية اللبنانية والمناصفة التي كرّسها الدستور. لذا علينا بدايةً أن نعمل على التخفيف من الانتماءات الطائفية المنتشرة بين اللبنانيين وأن نعمل على تنشئة الأجيال القادمة على معايير المواطِنة والصالح العام. بعدها نعتمد النسبية التي تكون حينها حلاً ديمقراطياً مناسباً لبلدنا.

• هل توافقون على انشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات النيابية؟ وما هي حدود صلاحياتها؟
إن حزب الكتائب يؤيّد انشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات النيابية، ويطالب بأن تحظى هذه الهيئة بالاستقلالية التامّة، لكي تتمكّن من أن تقوم بالمهام الموكلة إليها بشكل كامل، خاصة وأنّ الجهة التي تنظم وتدير العملية الانتخابية يجب أن تكون مستقلة وغير تابعة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي جهة سياسية لبنانية، لكي تكون العملية الانتخابية والنتائج التي تصدر عنها شفافة ونزيهة.

• ما موقفكم من اعتماد الكوتا النسائيّة في الانتخابات النيابيّة؟ وهل تؤيّدونها في الترشح أم في عدد المقاعد؟
إننا نعتمد مبدأ الكوتا النسائية في القانون الداخلي لحزب الكتائب، فـ٢٠٪ من أعضاء المكتب السياسي هم من النساء. إنها آلية لا بد من اعتمادها في بلد مثل لبنان، تحفيزاً للنساء على المشاركة في الحياة السياسية. لكننا في الوقت عينه، لا نحبّذ أن تكون هذه الكوتا على المقاعد، وكأننا نحجز عدداً من المقاعد للنساء، اختلف هذا العدد أو تطابق مع رغبة اللبنانيين التي تترجم في صناديق الاقتراع.

• ما هي أبرز الثغرات التي واجهتكم خلال الحملة الانتخابيّة العام ٢٠٠٩؟ وماذا تقترحون من تعديلات على الإعلام والإعلان الانتخابيين؟
دخل في قانون الانتخابات النيابية الأخير ٢٠٠٨/٢٥ عدد من المبادئ التي نظّمت الإعلام والإعلان الانتخابيين، لكنها لم تكن كافية ولا مطبّقة بشكل جيّد من قبل المعنيين. لذا لا بد من إدخال عدد من المواد الجديدة التي تنظم بدقّة أكبر عمل وممارسة الوسائل الإعلامية في الفترات الانتخابية. وهنا من الممكن أن تطلب الدولة المساعدة التقنية من المجتمع المدني المختص بهذا الموضوع تفادياً للثغرات.

• هل أنتم مع خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً؟
إنّ فئة كبيرة من القاعدة الشعبية لحزب الكتائب هي من الشباب. فالكتائب تؤمن بالدور الأساسي والفعّال الذي يلعبه الشباب اللبناني في المجتمع. لذا لا بدّ من تخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة لكي نعطي الشباب الحق في اختيار ممثلي الأمّة.

• ما هي العقبات التي يمكن أن تحول دون تطبيق البند الخاص باقتراع غير المقيمين في العام ٢٠١٣؟
إن مبدأ اقتراع غير المقيمين قد أقرّ في قانون الانتخابات النيابية في المادة ١١٤ منه. ونحن اليوم نتابع هذا الموضوع عن كثب. فللبناني المقيم خارج الأراضي اللبنانية الحق في اختيار ممثليه في البرلمان من مكان إقامته بدل الانتقال إلى لبنان يوم الاقتراع. وسنعمل بكل ما أوتينا من قوّة ضغط في اتجاه تأمين الآليات اللازمة لإشراك هذه الفئة من اللبنانيين في الانتخابات النيابية المقبلة العام ٢٠١٣

• هل أنتم مع اعتماد البطاقات المطبوعة سلفاً في الانتخابات المقبلة؟
يجب اعتماد البطاقات المطبوعة سلفاً في الانتخابات النيابية المقبلة، لما تؤمنه من سرية في الاقتراع وهامش من حرية الاختيار للناخب اللبناني، وكما لاحظنا في المناقشات السابقة حول الإصلاحات الانتخابية التي حصلت في مجلس النواب، أن هذه النقطة بالذات لم تلقَ أي اعتراض من الفئات السياسية اللبنانية الممثّلة في البرلمان. لذا أعتقد وآمل أن تعتمد البطاقات الرسمية أو المعدّة سلفاً في الانتخابات المقبلة.

• هل لديكم ملاحظات حول سقف الإنفاق الانتحابي الذي اعتمد في الانتخابات النيابية الماضية؟
إن المال الانتخابي يلعب دوراً أساسياً في تحديد خيارات الناخب اللبناني. فعلى الرغم من اعتماد سقف للإنفاق الانتخابي في الانتخابات الأخيرة، وعلى الرغم من عمل هيئة الإشراف على مراقبة هذا السقف، بقي هذا الموضوع خارج إطار السيطرة التامة، خاصة وأنّ المساعدات تكثر في فترة الانتخابات، والمواطن اللبناني الذي يعيش حالة اجتماعية صعبة يبحث عن مصلحته بعيداً عن قناعاته في بعض الأحيان.

انّ المواطن الذي يترشّح للانتخابات العامة على أساس برنامج انتخابي واضح ومنسجم يطمح إلى الحد من المال الانتخابي الذي يؤثّر على نتائج الانتخابات ويعطي الغلبة للمال السياسي بدلاً من مصلحة الوطن والمواطن.

يبقى القول بأن أيّاً من هذه الإصلاحات سيكون صعب التحقيق في حال أخذت الجهات المعنية القرار بالمضي في قانون الستين المعتمد حالياً، خاصة وأنّ الجهات السياسية اللبنانية تناقش قانون الانتخابات النيابية في نقطتين أساسيتين هما شكل النظام وتقسيم الدوائر. لذا لا بد من العمل والضغط من أجل إدخال عدد من هذه الإصلاحات، حتّى وإن لم يقرّ النظام النسبي في القانون المقبل فهناك سلّة من الإصلاحات الأخرى الضرورية التي يجب أن تطبق من دون أي معارضة من الطبقة السياسية اللبنانية.

تقويم عام للتقرير حول الانتخابات في الأحزاب اللبنانية

بقلم الدكتور شوكت اشتي

يمكن متابعة مسار الكتيّب الذي أصدرته «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» بعنوان: «تقرير حول الانتخابات في الأحزاب اللبنانية» من خلال عرض العناوين الآتية:

١- الفكرة الرئيسية:

انّ فكرة التقرير تنسجم مع عمل «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» في متابعة العمليات الانتخابية في لبنان على أكثر من صعيد ومستوى.
من هنا كان لا بد من التفكير في «تطبيق» هذا التوجّه داخل الأحزاب السياسية وتوضيح ماذا يجري داخل هذه الأحزاب في مسألة الانتخابات الحزبية. خاصة وأن الأحزاب في لبنان تدّعي الحرص على تحقيق مستلزمات الممارسة الديمقراطية في الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية... وتطالب «الدولة» وأجهزتها بمتابعة هذه المستلزمات وتنفيذها، الأمر الذي يجعل من الضروري معرفة مدى التزام الأحزاب نفسها بما تدّعيه سياسياً ومجتمعياً.

٢- مسار العمل:

لقد أنجز فريق في الجمعية استمارة خاصة حول الانتخابات داخل الأحزاب السياسية في لبنان. وعندما تم الاتصال معي لمتابعة العمل، عقدنا عدة جلسات حول الموضوع، وتوافقنا على إعادة تنظيم محاور الاستمارة وبنودها بطريقة أكثر دقّة، الأمر الذي يسمح بالوصول إلى الغاية منها.

من هنا كان العمل لضبط هذه التفاصيل وكتابة التقرير النهائي أمراً ليس سهلاً. وقد وصلنا أخيراً إلى الوضعية التي تم نشرها بعد أن عمدنا إلى ترتيب المحاور وبنودها واستحداث بعض الجداول الجديدة.

٣- مضمون التقرير:

ان التقرير ركّز على التوصيف المستند إلى المعطيات التي قدّمتها الأحزاب عن نفسها. وبالتالي لم نقارن النتائج ولم نتابع مدى صدقيتها على أرض الواقع (داخل الأحزاب). وأعتقد أن هذا الخيار كان جيداً رغم ما قد يواجهه من اعتراضات لأسباب عدّة من أبرزها ما يأتي:

أ- لأن النص في الكتيب محصور في كونه تقريراً وليس محوراً في إطار البحث الأكاديمي. لذلك عمدنا إلى مراعاة أصول البحث العلمي لجهة ضبط مسألة البحث وتحديد الإطار العام للإشكالية وتحديد العينة والإدارة التقنية المعتمدة.

ب- لأن الدخول في مناقشة الأحزاب بما قدمته من معطيات قد يكون موضوعاً آخر، وهو بالتأكيد موضوع آخر. إضافة إلى أنه قد يلغي الهدف العام من المشروع والمتضمّن تحديداً موضوعيّاً لما هو قائم وإطلاق مجموعة توصيات ضمن مسار عمل «الجمعة اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات».

٤- النتائج النهائية:

إنّ استطلاع ما يجري داخل الأحزاب السياسية ليس أمراً سهلاً أبداً. استندنا إلى ما قدّمته الأحزاب عن نفسها من خلال إجابة مسؤولين حزبيين عن أسئلة الاستمارة وبنودها. وهذه المعطيات سمحت بتقديم جداول ورسوم دقيقة وغير مسبوقة. الأمر الذي يفترض أن يجعل هذه النتائج مدخلاً للنقاش مع الأحزاب أو في ما بينها أو داخلها. من هنا جاءت «التوصيات» /الاقتراحات لتأمين معطيات تسمح بأن تكون الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب أكثر شفافية.

٥- الإعلان عن التقرير:

كان المؤتمر الصحفي الذي عقد في قصر الأونيسكو للإعلان عن الكتيب وإطلاقه جيداً، سواء بالحضور المتنوع أو بمشاركة وسائل الإعلام. ويبدو أن ما يتعلق بالأحزاب لم يزل مثيراً ويستقطب. وقد لاحظت من خلال توزيع عشرات النسخ بعد المؤتمر أن الموضوع مثير ومطلوب.

٦- فريق العمل:

يمكن القول بكل موضوعية إن التعاون مع أعضاء الجمعية الذين تواصلت معهم خلال العمل، كان جيداً ومميزاً، وشعرت أن هناك فريقاً متجانساً ومتعاوناً.

٧- ملاحظات محدودة:

بعد إطلاق الكتاب يمكن الإشارة إلى الآتي:
بخصوص عيّنة الأحزاب: كان يمكن الوصول إلى عدد أكبر من الأحزاب بخصوص المعطيات: نعرف ان الأحزاب قدّمت صورة مشرقة عن نفسها. كما نعرف أن بعض المعطيات فيه الكثير من المبالغة (مثلاً على مستوى الادعاء بوجود نساء في المكاتب السياسية) كما ان بعضها مثالي (حزب القوات والتيار الوطني الحر).

الأخطاء التي وردت في التقرير وعدم وضع أسماء الأحزاب بحسب التسلسل الأبجدي غير مبررة، لكنها غير خطيرة.

إن المعطيات التي تضمنها التقرير لم يعترض عليها أي حزب. وهذه مسألة على قدر كبير من الأهمية.

إن عدم تجاوب بعض الأحزاب في الإجابة أمر مألوف، خاصة وأن الحزبين (حزب اللّه وحزب التحرّر العربي) لايمكنهما أن يقدما أكثر مما قدماه. رغم أن هذا الأمر غير مقنع.

إن فكرة المشروع على قدر من الأهمية وجديدة ومميزة. ولم يجرِ في لبنان مثل هذا العمل وبهذا المستوى من الاتساع، الأمر الذي يدفع للتفكير في مشاريع مماثلة خاصة بالأحزاب.

د.شوكت اشتي

بعض الأرقام التي وردت في التقرير والتي تبرز واقع الاحزاب في بعض المواضيع:

نوعية الاقتراع في تشكيل المكتب السياسي

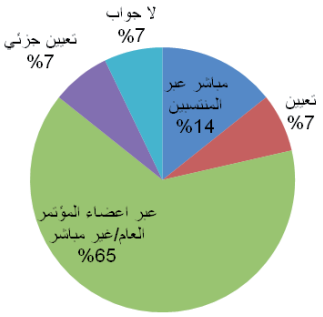

رئاسة المكتب السياسي

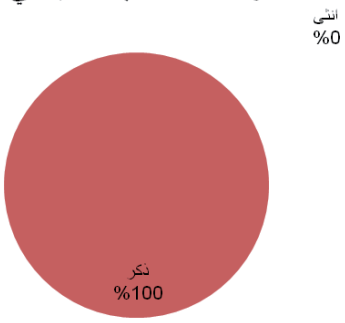

نوع النظام الانتخابي

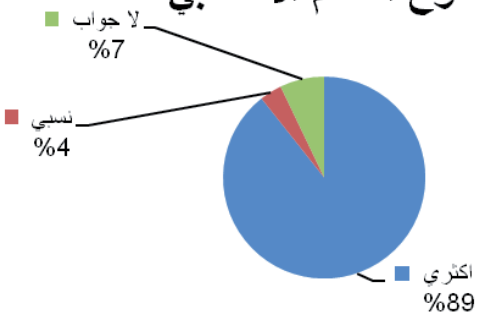

الجهة التي تتولى ادارة العملية الانتخابية

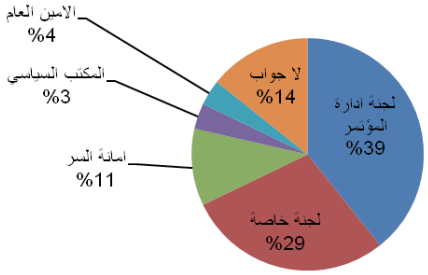

الكوتا النسائية

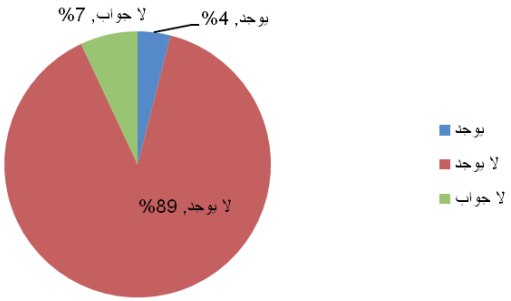

اوراق الاقتراع المعدة سلفاً

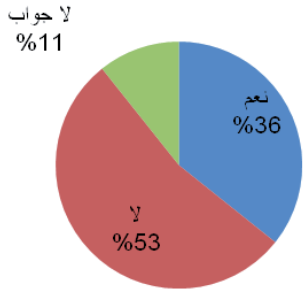

مراكز الاقتراع المجهزة لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية

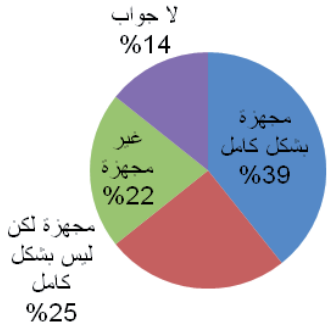

النساء في القاعدة الحزبية

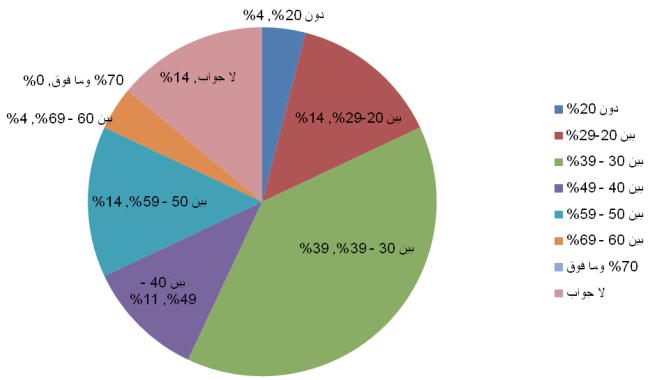

للإطلاع على أخبارنا ونشطاتنا زوروا مواقعنا الإجتماعية :

http://www.youtube.com/LADELEB

http://www.facebook.com/Lebanese-Association-for-Democratic-Elections-LADE

http://twitter.com/LADELEB